الأمم المتحدة

A/69/339

الجمعية العامة

Distr.: General
21 August 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ٦٢ من جدول الأعمال المؤقت*
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية

تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يُقَدّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٦٨/١٥٠ بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا. وهو يستكمل المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين (A/68/341) ويغطي الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وقد تولت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنسيق هذا التقرير، وهو يشمل المعلومات التي وردت من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية وملازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، ومفوضية حقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً. كما يشمل معلومات مستمدة من التقارير المتاحة للعموم الصادرة عن مركز رصد النزوح الداخلي.

* A/69/150.

14-59601 (A) 180914 190914

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - أصبحت أفريقيا[١] بحلول نهاية عام ٢٠١٣ موطناً لأكثر من ٢,٩ مليون لاجئ، أي ما يقرب من ربع إجمالي عدد اللاجئين في العالم، وهو ما يبيّن تزايد أعداد اللاجئين فيها للسنة الرابعة على التوالي. وفي حين أن عدداً يقدر بـ ٥٠٠ ١٦٨ لاجئ قد تمكنوا من العودة إلى ديارهم بأمان وكرامة في عام ٢٠١٣، فإن معدل النازحين الجدد قد فاق الوتيرة التي عُثر بها على حلول مستدامة لهم. وفي المجموع، تستضيف أفريقيا ما يقرب من ١٣ مليون من اللاجئين وعديمي الجنسية والمشردين داخلياً، وهو رقم يتوقع أن يصل إلى ١٥ مليون بحلول نهاية عام ٢٠١٤[٢].

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت حالات طوارئ جديدة ومتصاعدة، نجمت عن أعمال العنف الشديد وانتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في جمهورية أفريقيا الوسطى وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وشمال نيجيريا وجنوب السودان. وقد أعلن منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ إن حالات الطوارئ القائمة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان حالات طوارئ من المستوى ٣ على نطاق المنظومة[٣]، إذ شهد هذان البلدان نزوح أعداد هائلة من الأهالي، واستقبلت البلدان المجاورة - ولا سيما إثيوبيا وأوغندا والكاميرون - تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين. وفي الوقت نفسه، استمرت حالات النزوح الطويل الأمد للعقدين الثاني والثالث بالنسبة لبعض الصوماليين والروانديين والبوروندیين والليبريين والإريتريين والكونغوليين في المنفى.

٣ - وجرياً على عادات الضيافة والتضامن المعهودة منذ زمن بعيد في القارة، ظل اللاجئون يجدون الأمان ويتلقون الحماية. فمن بين البلدان العشرة الأوائل التي تستضيف لاجئين في جميع أنحاء العالم، توجد ثلاثة في القارة - هي كينيا وتشاد وإثيوبيا. وتشير تقارير مفوضية اللاجئين إلى أن هناك نحو ٢,٩ مليون لاجئ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أتى معظمهم من الصومال (٤٠٠ ٧٧٨) والسودان (٤٠٠ ٦٠٥) وجمهورية الكونغو

(١) يقصد بأفريقيا في هذا التقرير أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

(٢) تشير الإحصاءات عن اللاجئين وطالبي اللجوء والعائدين عادة، ما لم يُذكر خلاف ذلك، إلى الأرقام المتاحة حتى نهاية عام ٢٠١٣ التي أتاحتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. أما الإحصاءات عن المشردين داخليا فقد أوردها مركز رصد النزوح الداخلي في تقريره المعنون نظرة عالمية عامة عن عام ٢٠١٤: النازحون داخلياً بسبب النزاع والعنف، كما قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وجميع هذه الإحصاءات مؤقتة.

(٣) تعرِّف اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حالة الطوارئ من المستوى ٣ بكونها أزمة إنسانية مفاجئة كبيرة، سببها الكوارث الطبيعية أو النزاعات، مما يتطلب التعبئة على نطاق المنظومة.

الديمقراطية (٣٠٠ ٤٧٠) وجمهورية أفريقيا الوسطى (٩٠٠ ٢٥١) وإريتريا (٧٠٠ ١٩٨). وفي الوقت ذاته، كانت هناك حالات عديدة لطالبي اللجوء واللاجئين الذين أعيدوا قسراً إلى بلدانهم الأصلية، حيث كانت حياتهم في خطر محدق. ولوحظت للأسف بعض العراقيل التي حالت دون إيصال المساعدات والخدمات الإنسانية للنازحين، من ضمنها انعدام الأمن المستمر والعقبات البيروقراطية والإدارية والقيود البيئية.

٤ - وعلى الرغم من الدعم القوي الذي تقدمه الجهات المانحة، ما زالت هناك فجوات بالغة الأهمية في تمويل العمليات المتعلقة باللاجئين، وخاصة في الحالات الأطول أمداً، والتي تعاني من نقص التمويل المزمن الذي يؤثر في عمليات جميع وكالات الأمم المتحدة. فعمليات مفوضية اللاجئين في أفريقيا، على سبيل المثال، تستقطب ما يقرب من ٤٠ في المائة من الموارد الإجمالية السنوية للمنظمة، ولكن في ظروف التمويل الحالية، فإن الموارد كلها تقريباً تهيمن عليها أنشطة التصدي للطوارئ وبرامج الرعاية المستمرة، ولا يتبقى منها إلا القليل ليخصص لإيجاد الحلول. وفي عام ٢٠١٣ وحده، وجهت المفوضية ثلاثة نداءات لجمع أموال تكميلية من أجل جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بمبلغ إجمالي قدره ٢٧١,٧ مليون دولار. وبلغت الميزانية الشاملة لتقييم احتياجات المفوضية لأفريقيا لعام ٢٠١٤ نحو ١,٩ بليون دولار، نتيجة لحالات الطوارئ القائمة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان.

٥ - ووفقاً لدائرة التتبع المالي التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد تمت المساهمة بأكثر من ٤,١ بلايين دولار استجابة لـ ١٣ نداء مشتركاً بين الوكالات الإنسانية وُجهت من أجل أفريقيا خلال عام ٢٠١٣. وهذا يمثل زيادة قدرها ٦٠٠ مليون دولار عن العام السابق. وخلال الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، خُصص مبلغ ٤٠٥,٩ ملايين دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لدعم الأنشطة الإنسانية الحيوية في بلدان أفريقية. وأُنفقت نسبة تقارب ٦٢ في المائة من هذا المبلغ، أي ٢٥١ مليون دولار، على ١٩ بلداً توجد بها أعداد كبيرة من اللاجئين أو المشردين داخلياً. وساعد مبلغ يقارب ١٩٢ مليون دولار من الصندوق على التمكن من التصدي السريع للأزمات الجديدة أو المتدهورة بسرعة، وبواسطة مبلغ ٦٠ مليون دولار تم دعم البرامج الإنسانية في حالات الطوارئ الضعيفة التمويل. وخُصص نحو ٢٧ في المائة من التمويل المرصود لأزمات النزوح للمساعدات الغذائية، و ١٦ في المائة لمساعدة اللاجئين المقدَّمة من عدة قطاعات. وتلقت العمليات في السودان معظم هذا التمويل (٤٨ مليون دولار) بينما تلقت البرامج الإنسانية في جنوب السودان (٤٢ مليون دولار) وجمهورية أفريقيا الوسطى (٢٧ مليون دولار) وتشاد (٢٣ مليون دولار) أيضاً مبالغ كبيرة.

ثانيا – لمحات عامة عن مناطق دون إقليمية

ألف – شرق أفريقيا

٦ – ظلت منطقة شرق أفريقيا، بما فيها منطقة القرن الإفريقي، المنطقة دون الإقليمية التي تضم أكبر عدد من اللاجئين في القارة، على الرغم من أن العدد المطلق للاجئين وطالبي اللجوء انخفض انخفاضاً طفيفاً، من ما يقرب من مليونين في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ١,٧ مليون في نهاية عام ٢٠١٣. وبينما استأثرت الأحداث التي وقعت في جنوب السودان بالاهتمام على أوضاع اللاجئين في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، فإن أكبر مخيم للاجئين في العالم (داداب بكينيا) يأوي الآن نحو ٠٠٠ ٤٠٠ لاجئ. وتضم منطقة القرن الأفريقي أكبر عدد من الأطفال المسجلين طالبي اللجوء غير المصحوبين بذويهم أو المفصولين عنهم، حيث يوجد ما يقرب من ٦٠٠ ٤ منهم مسجلين لدى المفوضية، ثلثاهم أتوا من جنوب السودان. وعلى الصعيد الإقليمي، تعد منطقة شرق أفريقيا موطناً لأكبر نسبة من الأطفال اللاجئين، حيث يشكلون نسبة ٦٠ في المائة من العدد الكلي للاجئين. وتأوي أوغندا، التي تتراوح فيها نسبتهم ما بين ٦٠ و ٧٠ في المائة في بعض المناطق، واحدة من أعلى النسب المئوية للأطفال اللاجئين. ومن ناحية أكثر إيجابية، حدثت عمليات عودة أيضاً في القرن الأفريقي، حيث أفادت بعض الأنباء في عام ٢٠١٣ بأن أكثر من ٠٠٠ ٣٦ شخص قد عادوا إلى الصومال.

جنوب السودان

٧ – بدأ وضع طالبي اللجوء السودانيين في جنوب السودان يشهد بعض الاستقرار. وسمح تباطؤ وتيرة الوافدين الجدد ببدء انتقال أعمال الاستجابة للاجئين من مرحلة الطوارئ. ففي ولاية أعالي النيل، كان مخيم كايا الجديد يأوي نحو ٠٠٠ ١٨ لاجئ كانوا يعيشون من قبل في مخيم جمام المعرّض للفيضانات. وفي ولاية الوحدة، أنشئ مخيم جديد، هو أجونق توك، لإيواء اللاجئين الذين نقلوا من مخيم بيدا، في حين أثار وجود عناصر مسلحة والتوتر المتزايد مع المجتمعات المضيفة شواغل في مجال الحماية بالنسبة لغالبية اللاجئين الذين مكثوا هناك.

٨ – وقد تدهور الوضع الأمني بشكل حاد بسبب اندلاع أعمال العنف في جوبا يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ففي غضون أسابيع، كان الآلاف من الناس قد قتلوا أو جرحوا، ونزح مئات الآلاف. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لوضع حد لهذا النزاع، واصلت قوات الحكومة والمعارضة مناوشاتهما. ونزح أكثر من مليون شخص، بالإضافة إلى أكثر من ٠٠٠ ٣٧٠ لاجئ فروا إلى إثيوبيا وكينيا والسودان وأوغندا[٤]. وطالت الأزمة

(٤) إلى غاية ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤.

أيضاً حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ سوداني في جنوب السودان، أدى وجودهم في أماكن بعيدة، علاوة على استمرار انعدام الأمن، إلى عرقلة سبل إيصال المساعدات الإنسانية إليهم بشدة. وتم إيصالها عن طريق الجو، عندما كان ذلك ممكناً، مما زاد في التكاليف زيادة كبيرة.

السودان

٩ - استقبل السودان ما يقرب من ٠٠٠ ٨٥ لاجئ من جنوب السودان في النصف الأول من عام ٢٠١٤. وقد تعثرت سبل توفير الحماية والمساعدة لهم بسبب انعدام سبل الوصول إلى المناطق المقصودة نتيجة القيود الإدارية والبيئية. وفي ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، لم يتسن الوصول إلى عدد يقدر بنحو ٠٠٠ ٨٠٠ شخص هم في حاجة ماسة للمساعدة منذ عام ٢٠١١.

١٠ - ويُعتقد أن تدهور الأمن في جنوب كردفان والنيل الأزرق ومناطق دارفور في السودان في النصف الأول من عام ٢٠١٤ قد أدى إلى نزوح ما يقرب من ٠٠٠ ٤٤٠ شخص. ففي دارفور، وهي منطقة تعاني بالفعل من النزوح الذي طال أمده منذ عام ٢٠٠٣، أدى انعدام الأمن إلى نزوح ٠٠٠ ٤٠٠ شخص إضافي في عام ٢٠١٣ و ٠٠٠ ٣٢٢ في عام ٢٠١٤. وبذلك يرتفع العدد الإجمالي للنازحين في إقليم دارفور إلى نحو مليوني نسمة. ولم يتحقق مع عودة الأشخاص المشردين داخلياً في شمال ووسط دارفور شيء يُذكر في المساعدة على تعويض هذه الزيادات في أعداد النازحين.

١١ - وفي أبيي، ومن بين ٠٠٠ ١٠٥ شخص شردوا في أيار/مايو ٢٠١١، لا يزال ٠٠٠ ٤٤ في عداد المشردين (٠٠٠ ٢٠ في منطقة أبيي و ٠٠٠ ٢٤ في جنوب السودان). أما القتال في جنوب السودان، فقد أدى إلى نزوح ما يقرب من ٠٠٠ ٣ شخص في أبيي.

الصومال

١٢ - لا يزال إيجاد حلول دائمة للعدد المقدر بـ ١,١ مليون من المشردين داخلياً ومليون لاجئ صومالي في المنطقة أمراً صعباً. فعلى الرغم من أن الأوضاع في أجزاء كثيرة من الصومال ما زالت غير مواتية لعمليات العودة على نطاق واسع، فقد وقعت حكومتا الصومال وكينيا والمفوضية، في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، على اتفاق ثلاثي ينشأ بموجبه إطار قانوني للعودة الطوعية الآمنة والكريمة للاجئين الصوماليين من كينيا. وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، كان ما يقرب من ٠٠٠ ٣ لاجئ قد أعرب عن نيته في العودة، وبدأ تنفيذ مشروع تجريبي للعودة، استهدف المناطق التي توقفت فيها الأعمال القتالية. ولتعزيز الحلول الدائمة، أطلقت المفوضية المبادرة العالمية للاجئين الصوماليين في تشرين الثاني/نوفمبر

٢٠١٣، الهادفة إلى زيادة التعاون بين الدول المضيفة والصومال والمغتربين الصوماليين والجهات المانحة والخبراء. وقد تمخضت هذه المبادرة حتى الآن عن نهج مبتكرة تدعم الاعتماد على الذات.

إثيوبيا

١٣ - ظلت إثيوبيا، التي تستضيف ثامن أكبر عدد من اللاجئين في العالم، تستقبل تدفق أعداد كبيرة منهم، بلغت أكثر من ٠٠٠ ٥٣٥ بحلول أيار/مايو ٢٠١٤. وقد أتى أكبر عدد منهم من الصومال، يليه جنوب السودان وإريتريا والسودان. وبسبب القتال وندرة الغذاء، وصل نحو ٠٠٠ ١٧٣ من جنوب السودان، أكثر من ٦٠ في المائة منهم من النساء والأطفال، إلى منطقة غامبيلا في إثيوبيا خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٤. وعملت الوكالات الإنسانية بشكل عاجل لتوفير مأوى مؤقت لهم، وبناء مخيمات جديدة، ومكافحة سوء التغذية الحاد، وتحسين ظروف النظافة الصحية والصرف الصحي السيئة.

١٤ - وبعد ارتفاع حاد في عدد الوافدين في أوائل عام ٢٠١٣، ظل عدد اللاجئين الإريتريين الذين يصلون إلى تيغري في شمال إثيوبيا مرتفعاً. ويجري إيواؤهم في مخيم هِتسات، الذي أصبح يتسع لإيواء ٨٠٠ ١٩ شخص. وقد طرح وجود عدد كبير من الأطفال غير المصحوبين بذويهم، وصل ما يقرب من ٥٠٠ ١ منهم منذ بداية تدفق اللاجئين في عام ٢٠٠٨، مصاعب من حيث الحماية، وقد أنشأت المفوضية فرقة عمل مشتركة بين عدة وكالات لضمان استجابة منسقة مشتركة.

كينيا

١٥ - لا تزال كينيا البلد الذي يستضيف أكبر عدد من اللاجئين في القارة الأفريقية، حيث كانت تستضيف ما يزيد عن ٠٠٠ ٥٥٥ من اللاجئين وطالبي اللجوء إلى غاية أيار/مايو ٢٠١٤. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٤، وصل ما يقرب من ٠٠٠ ٤٠ لاجئ من جنوب السودان، كانت نسبة عالية منهم من الأطفال غير المصحوبين بذويهم. ومما يثير القلق بوجه خاص الاكتظاظ وعدم كفاية المياه والمرافق الصحية وارتفاع معدلات سوء التغذية. وقد أنشئ مخيم جديد خارج كاكوما في الربع الأول من عام ٢٠١٤ لاستيعاب هؤلاء الوافدين الجدد، في حين ظل اللاجئون يفدون على داداب بسبب النزاع الدائر في جنوب الصومال ووسطه. وبالرغم مما يوفَّر من خدمات الرعاية الصحية الأساسية للاجئين، ومن تعزيز أنظمة الإنذار المبكر من الأمراض، ظل خطر تفشي داء التهاب السحايا شديداً في أوساط هذه المجتمعات.

١٦ - وفي آذار/مارس ٢٠١٤، أوعزت حكومة كينيا إلى جميع اللاجئين الصوماليين المقيمين في المناطق الحضرية بالانتقال إلى مخيمي داداب وكاكوما. وفي وقت لاحق، شرعت في عملية أمنية موجهة ضد الأفراد الذين لا يحملون وثائق هوية. واحتُجز أكثر من ٠٠٠ ٢ شخص، من بينهم لاجئون وطالبو اللجوء. وعملت المفوضية وشركاؤها من أجل الوصول إلى الأشخاص المعنيين الموجودين قيد الاحتجاز والتفاوض لإطلاق سراحهم. وفي غضون ذلك، نقلت السلطات ٨٥٠ من اللاجئين وطالبي اللجوء من نيروبي إلى مخيمي داداب وكاكوما، وتم ترحيل أكثر من ٣٥٠ مواطناً صومالياً إلى مقديشو.

جمهورية تنزانيا المتحدة

١٧ - لم ينفَّذ بعدُ تنفيذاً كاملا القرار الذي اتخذته حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة والقاضي بتجنيس أكثر من ٠٠٠ ١٦٢ لاجئ بوروندي. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، حصل أكثر من ٠٠٠ ٢ شخص متحدرين من جماعة وازيغوا العرقية، المعروفة باسم البانتو الصوماليين، على الجنسية.

أوغندا

١٨ - بعد اندلاع النزاع في جنوب السودان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، استقبلت أوغندا أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ من جنوب السودان، وأُنشئت خمس مستوطنات جديدة لإيواء اللاجئين. وفي هذه المستوطنات الجديدة، كما في أماكن أخرى من البلد، يحصل اللاجئون على قطع صغيرة من الأرض، بالاتفاق مع المجتمعات المضيفة، مما يساعد على تعزيز الاكتفاء الذاتي لهؤلاء اللاجئين. وشهدت أوغندا أيضاً زيادة حادة في عدد اللاجئين القادمين من جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٣، حيث وصل ما يقرب من ٠٠٠ ٣٠ لاجئ جديد، ونقلت لاجئين إلى مستوطنات في كيانغوالي بُعيدَ وصولهم.

باء - وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى

١٩ - تسبب العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى في انتقال للسكان في المنطقة دون الإقليمية، لأن البلد يستضيف منذ مدة طويلة مئات آلاف المهاجرين من تشاد والكاميرون ومن أماكن أخرى. وقد فر العديد من هؤلاء الأشخاص من العنف بمساعدة من بلدانهم الأصلية والمنظمات الدولية. وتعكف البلدان المستضيفة على تحديد هوية المواطنين العائدين، الذين غادر العديد منهم منذ أجيال عديدة، وإصدار وثائق مدنية لهم. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمات أخرى بتقديم

المساعدة إلى الحكومات المضيفة في عملية التسجيل لتحديد الوثائق المطلوبة. وفي حين لوحظت عودة أعداد قليلة من اللاجئين في جمهورية الكونغو الديمقراطية (٥٠٧ ٣) ورواندا (٣٠٥ ٧)، فإن المنطقة تتسم باستمرار حالة عدم الاستقرار وحالات لجوء طويلة الأمد، كما هو الحال في تشاد وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تشاد

٢٠ - أرغم تصاعد العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى قرابة ١٠٠ ٠٠٠ شخص على طلب اللجوء في تشاد، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بمن فيهم نحو ١٤ ٠٠٠ لاجئ، فضلا عن مهاجرين تشاديين عائدين ورعايا بلدان ثالثة. ويعيش حالياً ما يربو على ٦١ ٠٠٠ من المهاجرين العائدين ورعايا بلدان ثالثة في مواقع انتقالية، ويعتمدون على المساعدات الإنسانية فقط. وعلى الرغم من إغلاق الحدود في أيار/مايو ٢٠١٤، لا يزال اللاجئون يتوافدون إلى تشاد، ليزداد بذلك عدد اللاجئين البالغ أصلا ٦٧ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى الذين سبق لهم أن طلبوا اللجوء في عام ٢٠٠٣، وقرابة ٣٤٠ ٠٠٠ من اللاجئين السودانيين، و ١ ٥٠٠ من اللاجئين النيجيريين الذين وصلوا في أواسط عام ٢٠١٣. ودعماً للسكان الذين طالت مدة تشردهم، تقوم الوكالات الإنسانية بأنشطة دعوية لإدماجهم في البرامج الإنمائية الوطنية، وفي بعض الحالات، لإعادة توطينهم.

جمهورية أفريقيا الوسطى

٢١ - منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أدى العنف وعدم الاستقرار إلى تشريد قرابة ٩٠٠ ٠٠٠ شخص داخل جمهورية أفريقيا الوسطى، وخارج حدودها إلى الكاميرون وتشاد وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وازداد الوضع توتراً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، حيث انتشر العنف على نطاق واسع وازداد عدد النازحين. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، أدى القتال الذي اندلع بين عناصر سيليكا وبين العناصر المناهضة لاستخدام السواطير إلى نزوح قرابة ٥٠٠ ٥٣٦ شخص داخل البلد توزّع ما يزيد نسبته عن ٢٠ في المائة منهم على ٤٣ موقعاً في بانغي. وإضافة إلى ما يقرب من ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى متواجدين أصلا في المنطقة، فرّ ١٤٤ ٧٠٠ شخص إلى البلدان المجاورة، حيث وصل العديد منهم وهو يعاني من سوء تغذية شديد وصدمات نفسية. وطلب أغلبيتهم، أي ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ شخص، اللجوء في الكاميرون. وأسفر سوء الحالة الصحية للاجئين، الذين قطع العديد منهم المسافة سيراً على الأقدام مدة أسابيع بحثاً

عن الأمان، عن ارتفاع معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة خلال الأسابيع الأولى من حالة الطوارئ. وقد فاقت حدة العنف وسرعة تدفق اللاجئين القدرات في مجال المساعدة الإنسانية على الصعيد الميداني، ولا سيما في الكاميرون.

٢٢ - وفي داخل جمهورية أفريقيا الوسطى، كان من نتائج انعدام الأمن على نطاق واسع أنه عرقل بشكل ملموس توفير الحماية والأغذية والرعاية الصحية. وساعدت الوكالات الإنسانية في نقل آلاف الأشخاص المشردين داخلياً من مواقع في العاصمة إلى مناطق أكثر أمناً داخل البلد في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٤.

جمهورية الكونغو

٢٣ - بدأت العودة الطوعية للاجئين من الكونغو إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في أيار/مايو ٢٠١٢، حيث عاد نحو ٠٠٠ ١٠٩ شخص إلى ديارهم بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، بقي في البلد ٥٣٣ ٤٣ لاجئاً من جمهورية أفريقيا الوسطى ومن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقامت الحكومة بطرد ما يُقدر بـ ٠٠٠ ١٠٠ شخص إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، رغم تأكيدها أن عمليات الطرد لم تستهدف اللاجئين وطالبي اللجوء.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٤ - انطلقت عمليات إنسانية معقدة متعددة استجابة للتشريد القسري سواء داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية أو خارج حدودها. فقد وجد أكثر من ٠٠٠ ٦٠ لاجئ فروا من جمهورية أفريقيا الوسطى الأمان في مقاطعتي إكواتور وأورينتال في الفترة الواقعة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ونهاية الفترة المشمولة بالتقرير، إضافة إلى ٧٥٥ ١٣١ لاجئاً يعيشون أصلا في البلد. وآثر ما تقرب نسبته من ٣٠ في المائة من الوافدين البقاء في المجتمعات المضيفة، في حين انتقل آخرون إلى مخيمات جديدة. وفي غضون ذلك، فرت أعداد كبيرة من السكان من النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان في شرق البلد، بحثاً عن الأمان في أوغندا وبوروندي ورواندا. ولا يزال ما يقدر بنحو ٢,٦ مليون من المشردين داخلياً في البلد، يعيش أكثر من ٦٥ في المائة منهم في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وبقي قرابة ٠٠٠ ٤٤٠ شخص في حالة تشرد داخلي بسبب هجمات شنها جيش الرب للمقاومة. ولا يزال العنف الجنسي والجنساني يُرتكب على نطاق واسع.

جيم - غرب أفريقيا

٢٥ - يقطن في المنطقة دون الإقليمية ما يزيد على ٠٠٠ ٣٦٦ من اللاجئين وطالبي اللجوء، في حين أن عدد المشردين داخلياً هو أيضاً آخذ في الازدياد. فقد تدهور الأمن في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، وخاصة في شمال مالي ونيجيريا، مما يعرقل وصول المساعدات الإنسانية وتوفير الحماية والمساعدة. ويعيش ما يقرب من ثلث اللاجئين في هذه المنطقة دون الإقليمية في حالة تشرد طويلة الأمد.

كوت ديفوار

٢٦ - بحلول منتصف عام ٢٠١٣، كان نحو ٠٠٠ ٨٢ لاجئ ممن شُرّدوا من جراء أعمال العنف التي وقعت بعد انتخابات عام ٢٠١٠ في كوت ديفوار قد عادوا إلى ديارهم من البلدان المجاورة. كما عاد نحو ٠٠٠ ٢١ من المشردين داخلياً في عام ٢٠١٣، على الرغم من استمرار المصاعب، بما فيها انعدام الأمن والافتقار للمساكن والخدمات الأساسية وفرص كسب العيش.

مالي

٢٧ - بحلول منتصف عام ٢٠١٣، أجبرت أعمال عنف قامت بها الجماعات المسلحة قرابة ٠٠٠ ١٧٥ لاجئ مالي على الفرار إلى بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر. وتركز الاهتمام في أنشطة التصدي لهذه الأزمة الإنسانية الإقليمية على الصحة والتغذية، والأمن الغذائي، وتأمين المأوى، والمياه، والصرف الصحي، وتعزيز القدرة على التحمل في مواجهة موجات الجفاف المتكررة. وقد وُضعت استراتيجية لعودة اللاجئين الماليين وإعادة إدماجهم، مما سهّل توقيع اتفاق ثلاثي بين مالي والنيجر ومفوضية شؤون اللاجئين في أيار/مايو ٢٠١٤. وأفادت الحكومة بأن نحوا من ٠٠٠ ٢٨ شخص قد عادوا بالفعل إلى شمال مالي، على الرغم من أن الحالة ليست مؤاتية بعدُ لعودةٍ واسعة النطاق للنازحين.

نيجيريا

٢٨ - نظراً لاضطراب الحالة الأمنية في ولايات نيجيريا الشمالية الثلاث، أُعلنت حالة الطوارئ في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٣، تبعها نشر قوات عسكرية، وفرض حظر للتجول، وعرقلة وصول الوكالات الإنسانية إلى مقاصدها. وأدى الوضع إلى تشريد مئات آلاف الأشخاص؛ حيث عَبَرَ الحدود نحو ٠٠٠ ٥٠ شخص إلى النيجر و ٠٠٠ ٢٤ إلى الكاميرون و ٥٠٠ ١ إلى تشاد. وإجمالاً، تم تسجيل ما يقرب من ٠٠٠ ٦٠ لاجئ، وهم حالياً يتلقون

مساعدات أساسية. وأظهر تقييم مشترك بين الوكالات أن ما يقرب من ٦٥٠ ٠٠٠ شخص قد شُردوا داخلياً ضمن الدول التي طالها تمرد جماعة بوكو حرام.

دال - الجنوب الأفريقي

٢٩ - بقيت أعداد اللاجئين وطالبي اللجوء في الجنوب الأفريقي ثابتة تقريباً في عام ٢٠١٣، حيث بلغ عدد اللاجئين ٥٤٢ ١٣٥ شخصاً وطالبي اللجوء ٦٣٣ ٢٧٨ شخصاً في نهاية العام. ونتيجة للدفع الإيجابي باتجاه عودة اللاجئين الأنغوليين السابقين في زامبيا وناميبيا وإدماجهم محلياً في عام ٢٠١٢، وما أعقب ذلك من تأخر في التحقق النهائي من اللاجئين الأنغوليين في مقاطعتي الكونغو السفلى وكاتنغا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حدث انخفاض ملحوظ في عدد اللاجئين العائدين، من قرابة ٠٠٠ ٢٠ شخص في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٧٠٠ ١ شخص فقط في نهاية العام ٢٠١٣. وفي جنوب أفريقيا، حيث يعيش معظم اللاجئين في مناطق حضرية، تستمر حوادث العنف المتصل بكره الأجانب، على الرغم من الجهود الرامية إلى تعزيز التسامح. وفي ما يخص العديد من بلدان الجنوب الأفريقي الأخرى التي تستضيف أعداداً قليلة من اللاجئين، لم يطرأ تغيير يذكر على ظروف الحماية بوجه عام.

أنغولا

٣٠ - حسب الأرقام الحكومية، يقيم ما يزيد على ٣٠٠ ٢٠ من طالبي اللجوء و ٤٠٠ ٢٣ من اللاجئين في أنغولا. حيث إن ما يقرب من نصف عدد اللاجئين الذين وصلوا قادمين من جمهورية الكونغو الديمقراطية في أواخر سبعينات القرن المنصرم هم من الأشخاص القادرين على الاعتماد على أنفسهم بدرجة كبيرة. وتقوم حكومة أنغولا ومفوضية اللاجئين بمناقشة الإدماج المحلي الرسمي لهذه الفئة.

موزامبيق

٣١ - وفّرت موزامبيق بيئة إيجابية للغاية من أجل الاعتماد على الذات لدى اللاجئين، الذين يحظون بقدر كبير من حرية التنقل، فضلا عن الحصول على فرص للعمل. فقد أنتج اللاجئون المقيمون في مخيم مارّاتان ما مجموعه ١٠١ ١ طن متري من المواد الزراعية لأغراض الاستخدام الخاص والبيع على السواء.

جنوب أفريقيا

٣٢ - شكّلت جنوب أفريقيا البلد المتلقي لثالث أكبر عدد من طلبات اللجوء المقدمة إفرادياً في جميع أنحاء العالم، حيث بلغ عددها ٠٠٠ ٧٠ طلب في عام ٢٠١٣. وقدّم معظمَ الطلبات طالبو لجوء من زمبابوي والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويبلغ العدد الإجمالي للاجئين المعترف بوضعهم في البلد نحو ٠٠٠ ٦٦ شخص، أي ما يقرب من نصف مجموع اللاجئين في المنطقة دون الإقليمية.

ثالثا - الحماية

ألف - نظم اللجوء الوطنية

٣٣ - أبقت بلدان اللجوء في أفريقيا، بدرجة كبيرة، الحدود مفتوحة واستمرت في الاعتراف بوضع اللاجئين للأشخاص المحتاجين إلى حماية دولية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أن تزايد أعداد الأشخاص وتدهور الأمن أدّيا إلى إنهاك بيئة الحماية، فبدأت بعض البلدان تنفِّذ، بصورة أقوى، سياسات للإيواء في مخيمات في إطار استجابتها. وعلى الرغم من تفهم مفوضية اللاجئين للضرورات الأمنية الخاصة بالحكومات، فقد واصلت المفوضية وشركاؤها الدعوة إلى عدم اتخاذ الإيواء في مخيمات سياسة عامة للحكومات.

٣٤ - واستأنفت اللجنة الوطنية لتحديد الأهلية في جيبوتي عملها في عام ٢٠١٣، للمساعدة في تعزيز نظام اللجوء في البلد. وفي الوقت نفسه، تقوم حكومة أوغندا بوضع سياسة تتعلق باللاجئين في المناطق الحضرية يُتوقع أن تعزز الحماية للاجئين وطالبي اللجوء في المناطق الحضرية. كما تقوم حالياً كل من أنغولا وسوازيلند بصياغة تشريعات جديدة متعلقة باللاجئين.

باء - حماية الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة

٣٥ - تحتفظ التقييمات التشاركية التي تستخدم نهج السن ونوع الجنس والتنوع بأهميتها البالغة في الاستفادة منها لدى إعداد الخطط العملية لمفوضية شؤون اللاجئين. وتستند الاستراتيجيات والبرامج الإقليمية إلى التزام راسخ بسياسات السن ونوع الجنس والتنوع لدى العمل في إطار شراكة مع الأشخاص الذين يدخلون في دائرة اهتمام المفوضية.

٣٦ - ووضعت مفوضية اللاجئين والمنظمات غير الحكومية إطاراً إقليمياً لحماية الأطفال اللاجئين السودانيين واللاجئين من جنوب السودان، يضم ما نسبته ٦٥ في المائة من اللاجئين من هذين البلدين، ويوجه هذا الإطار خطى الجهات الفاعلة التنفيذية في استجابة منسقة ومحددة الأولويات. وفي جنوب السودان، عملت مجموعة حماية الطفل على دعم نحو

٠٠٠ ٤٢ طفل ومراهق، بوسائل منها إنشاء ٤٥ من الأماكن الملائمة للأطفال، وتوفير الدعم النفسي – الاجتماعي، والتثقيف المجتمعي. وفي الصومال، ساعدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ما يقرب من ٦٠٠ ١ طفل كانوا مرتبطين سابقاً بقوات أو جماعات مسلحة على إعادة الاندماج في مجتمعاتهم المحلية. وأطلقت المفوضية أيضاً مشروعاً مدته ثلاث سنوات بعنوان ''عش، تعلَّم، العب بأمان'' لتلبية احتياجات الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين عن ذويهم، ومن المقرر تنفيذه في إثيوبيا والسودان ومصر واليمن، وهو يمثل جهداً خلاّقاً للتخفيف من المخاطر المرتبطة بتنقلات اللاجئين الثانوية. وهي تقدم الدعم من أجل وضع ترتيبات مناسبة للرعاية وزيادة فرص التعليم وأسباب المعيشة، وزيادة إمكانية لم شمل الأسر وتحسين الخدمات الأساسية.

٣٧ – وبعد التطورات التشريعية السلبية، وما تلاها من أحداث عنف في العديد من البلدان، عززت المفوضية أعمال تخطيط ورصد مسائل الحماية التي تواجه المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي أو مغايري الهوية الجنسية ومزدوجي الجنس في المنطقة. وعلى الصعيد القطري، تقوم المكاتب باستعراض الاحتياجات وقدرات الاستجابة والثغرات، بهدف توحيد الإجراءات الرامية إلى تلبية الاحتياجات الخاصة لهؤلاء الأفراد.

٣٨ – وتشمل المبادرات الرامية إلى تعزيز حماية اللاجئات توفير أحياز مكانية آمنة لهن. وأدّى استخدام الخدمات المتنقلة إلى تيسير تقديم المساعدة النفسية – الاجتماعية إلى الناجيات من العنف الجنسي والجنساني. وفي مجال الوقاية، أُقيمت دورات تدريبية وتوعوية لسكان المخيمات، كما في مخيم كيغيمي في رواندا، حيث أفادت أكثر من ٠٠٠ ٢٥ امرأة وطفل و ٠٠٠ ١٠ رجل من خلال الجهود التي بذلتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، التي أقامت أيضاً دورات لمسؤولين حكوميين وأفراد عسكريين. وفي مالي، تم تدريب ٨٣٩ ٢ من الأفراد العسكريين على أيدي هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال حقوق المرأة والطفل في حالات النزاع، وقدمت فيها معلومات عن العنف الجنسي والجنساني.

جيم – التسجيل والتوثيق

٣٩ – في السودان، بدأ التسجيل المشترك للاجئين وطالبي اللجوء في الخرطوم في نيسان/أبريل ٢٠١٣، مما أفسح المجال لإجراء تقييم للاجئين وطالبي اللجوء في المناطق الحضرية، وتيسير حصولهم على وثائق الهوية، وتحديد وضع اللاجئين. وفي كينيا، يجري حالياً بناء القدرات لتقديم الدعم للحكومة في الاضطلاع بمسؤوليتها عن تحديد وضع اللاجئين، وفي ملاوي، بدأ العمل بالبيانات الحيوية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٤٠ - ولا يزال تسجيل المواليد الشامل والمجاني يمثّل أولوية في جميع أنحاء أفريقيا. وقد قُدم الدعم لمساعدة الحكومات على إنشاء نظم لتسجيل المواليد، مع التركيز على إدماج الأطفال اللاجئين والمشردين داخلياً. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، أسفرت أنشطة الدعوة المكثفة عن إصدار مشروع مرسوم رئاسي بشأن مجانية الاستفادة من خدمات تسجيل المواليد. وعقب إقرار المرسوم الرئاسي في أنغولا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أصبح تسجيل المواليد مجاناً لجميع المواطنين، إلا أن ذلك، مع الأسف، لا يشمل اللاجئين وطالبي اللجوء. وفي بوروندي، تم توفير خدمات تسجيل المواليد لـ ٠٠٠ ٣٥ شخص من العائدين من جمهورية تنزانيا المتحدة.

دال - الهجرة المختلطة

٤١ - بالنظر إلى التحديات المعقدة التي يطرحها الاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من الانتهاكات المبلغ عنها في المنطقة دون الإقليمية، قامت حكومة السودان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بوضع استراتيجية بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بهم في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا. وقد أدت الجهود التي تبذلها السلطات السودانية، بدعم من الوكالات، إلى تحسين مستوى الأمن في مخيمات اللاجئين في شرق السودان، وزيادة معدلات ملاحقة الجناة وتعزيز المساعدة المقدمة للضحايا. ومنذ عام ٢٠١٣، سُجِّل تراجع حاد في الحوادث المبلغ عنها، وإن ازداد عدد القضايا في الخرطوم.

٤٢ - وواصلت الحكومات في منطقة الجنوب الأفريقي تنفيذ التدابير التقييدية لمراقبة الحدود من أجل ردع الهجرة المختلطة، وذلك كجزء من مهامها المتصلة بالأمن. وفي جنوب أفريقيا، ظلت مكاتب استقبال اللاجئين في بورت إليزابيث وكيب تاون مغلقة طوال هذه الفترة، مما أدى إلى تغيير هيكل حماية اللاجئين في البلد إلى حد كبير. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، عقدت حلقة دراسية يسَّرتها الأمم المتحدة بشأن حماية اللاجئين والمهاجرين، تم التركيز فيها بوجه خاص على الحلول المحتملة من خلال هجرة اليد العاملة. وتم تدريب المسؤولين الحكوميين العاملين في الخط الأمامي على مسائل الهجرة المختلطة في بوتسوانا وجنوب أفريقيا وزامبيا وملاوي.

٤٣ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، سنَّت جنوب أفريقيا مشروع قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص ومنعه. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، أقر برلمان زمبابوي مشروع قانون الاتجار بالأشخاص، الذي ينص على إدماج بروتوكولات باليرمو في القانون المحلي. وعُرض مشروع القانون على الرئيس من أجل توقيعه وقت إعداد هذا التقرير.

هاء – انعدام الجنسية

٤٤ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انضمت كوت ديفوار إلى كل من الاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية. وتواصلت الجهود الرامية إلى خفض العدد الكبير من الأشخاص المعرضين لخطر انعدام الجنسية في كوت ديفوار. واستناداً إلى التقديرات الحكومية، يشمل ذلك العدد حوالي ٠٠٠ ٤٠٠ شخص ينحدرون من مهاجرين كانوا قد استقروا في البلد من دون إثبات جنسيتهم، و ٠٠٠ ٣٠٠ من الأطفال الذين لم يسبق الاعتراف بهم عند الولادة بموجب القانون الإيفواري.

٤٥ – وواصلت وكالات الأمم المتحدة العمل مع كل من جنوب السودان والسودان للتخفيف من خطر انعدام الجنسية عن طريق إصدار وثائق هوية تؤكد الجنسية. وجرى الاضطلاع بعمليات التصنيف النمطي والتسجيل للتحقق من وضع المهاجرين التشاديين الذين فروا من جمهورية أفريقيا الوسطى ويُخشى عليهم من خطر انعدام الجنسية، فربما لم يعد العديد منهم يملك وثائق هوية.

٤٦ – واتخذت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، خلال دورتها العادية الثالثة والخمسين المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٣، القرار ٢٣٤ المتعلق بالحق في الجنسية. كما اتخذت، في دورتها العادية الخامسة والخمسين المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٤، القرار ٢٧٧ بشأن صياغة البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بالحق في الجنسية في أفريقيا. ولا تزال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نشطة في دعوة اللجنة إلى اعتماد هذا البروتوكول. أما خطة العمل التي يعمل على وضعها حالياً كل من مفوضية اللاجئين في أديس أبابا واللجنة، فستنظر في مسألة انعدام الجنسية في القارة الأفريقية.

واو – التشرد الداخلي

٤٧ – على الرغم من التقدم المحرز في سبيل التوصل إلى حلول دائمة بالنسبة للبعض، فإن عدد المشردين داخلياً المسجلين في أفريقيا كان أعلى من أي وقت مضى. فقد تشرد أكثر من ٣٣ مليون شخص بسبب النزاع والعنف على الصعيد العالمي في نهاية عام ٢٠١٣. وأسهم في بلوغ هذا المجموع إلى حد كبير النزاع الدائر في جمهورية أفريقيا الوسطى، إضافة إلى النزاعات التي طال أمدها في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا والسودان؛ وتوجد أربعة من البلدان الخمسة في جميع أنحاء العالم التي تشهد أعلى مستويات حالات التشرد الجديدة في عام ٢٠١٣ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٤٨ - وقام خمس من الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (أنغولا ورواندا وزمبابوي وكوت ديفوار وملاوي) بالتصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخلياً في أفريقيا ومساعدتهم (اتفاقية كمبالا) في عام ٢٠١٣، فانضمت بذلك إلى الدول التي سبق أن صدقت عليها ويبلغ عددها ١٧ دولة. وتعامل المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً على نحو وثيق مع المنظمات الإقليمية في ما يخص تشجيع التصديق على اتفاقية كمبالا وتنفيذها على الصعيد الوطني. وطوال عام ٢٠١٣، عقدت سلسلة من الدورات التدريبية وحلقات العمل بالتعاون مع الشركاء في مجال الحماية، بما في ذلك حكومات ١٤ من البلدان الأفريقية في حلقة عمل عقدت في كمبالا.

٤٩ - وركز حوار المفوض السامي لعام ٢٠١٣ بشأن تحديات الحماية على التحديات المميزة التي تكتنف الحماية والحلول المتاحة للمشردين داخلياً، فأبرز اتفاقية كمبالا باعتبارها نظاماً قانونياً إقليمياً. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدعم إلى الاتحاد الأفريقي من أجل تنظيم حلقات عمل قانونية على الصعيد الإقليمي تتعلق باتفاقية كمبالا أيضا.

رابعا - الاستجابة الإنسانية

ألف - إيصال المساعدة

الغذاء والتغذية

٥٠ - في عام ٢٠١٣، قدم برنامج الأغذية العالمي أغذية إلى ٢,٤ مليون لاجئ في ٢٣ بلداً في أفريقيا. وزاد عدد المستفيدين زيادة كبيرة بسبب حالات الطوارئ في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. ونظراً لنقص التمويل، أثّر خفض توزيع الأغذية بنسبة تفوق ٥٠ في المائة في ما يقرب من نصف مليون شخص في ثلاثة بلدان على وجه الخصوص - وهي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. وتأثر اللاجئون في ليبريا وبوركينا فاسو بهذه التخفيضات بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٤٩ في المائة، في حين أن اللاجئين في موزامبيق وغانا طالتهم تخفيضات تتراوح نسبتها بين ١٠ و ٢٤ في المائة في توزيع الأغذية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وحتى قبل إجراء هذه التخفيضات في الآونة الأخيرة، كشفت الدراسات الاستقصائية في مجال التغذية في العديد من مخيمات اللاجئين الأفريقية في الفترة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣ أن حالات سوء التغذية الحاد ووقف النمو وفقر الدم بلغت مستويات حرجة.

٥١ - وأدت هذه الأزمة إلى اتخاذ مبادرة مشتركة بين مفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، سلطت الضوء على مسألة الأمن الغذائي للاجئين في أفريقيا، وأكدت

على أن عجزاً شديداً في التمويل سيطال برنامج الأغذية العالمي بمقدار ١٨٣ مليون دولار، ومفوضية شؤون اللاجئين بمقدار ٣٩ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٤. والحملة، التي بدأت في منتصف عام ٢٠١٤، لم تسلط الضوء على تخفيضات حصص الإعاشة فحسب، بل شملت أيضاً استراتيجيات التكيف التي يلجأ إليها اللاجئون من أجل البقاء على قيد الحياة، بما في ذلك الانقطاع عن الدراسة والزواج المبكر وممارسة البغاء من أجل البقاء.

٥٢ - وفي ما يتعلق بالآثار المترتبة على حالات العجز في التمويل، يحذر برنامج الأغذية العالمي ومفوضية شؤون اللاجئين من زيادة التوترات بين مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المحلية المجاورة لها. فعلى سبيل المثال، أدى العجز في التمويل المخصص لتوفير الغذاء لـ ٥٠٠ ١٧ من اللاجئين في مخيم دزاليكا للاجئين وفي مأوى كارونغا المؤقت في ملاوي إلى زيادة ملحوظة في التوترات القائمة مع السكان المجاورين، وهو الأمر الذي يلزم معالجته.

٥٣ - وتؤكد الجهات التي تتولى التصدي لحالات الطوارئ في جميع أنحاء المنطقة أهمية كل من توفير الأغذية فوراً وضرورة وجود خط مستمر لتسليمها. وتُبذل أيضاً جهود متزايدة من أجل الانتقال من توزيع الأغذية إلى تحويلات النقد والقسائم. ففي النيجر مثلاً، استفاد من هذه البرامج ١٠٠ ٩ لاجئ، في حين أسهم الدعم المقدم للمجتمعات المضيفة للاجئين في خفض معدلات سوء التغذية إلى ما دون ١٠ في المائة في جميع المواقع باستثناء موقع واحد. وبالمثل، يجري في بوركينا فاسو توفير توليفة تجمع بين حصص الإعاشة والتحويلات النقدية لما يقرب من ٠٠٠ ٢٧ لاجئ. وأدى انتشار سوء التغذية المرتفع للغاية (٢٤,٥ في المائة) في مخيم غودبو في البلد إلى تنفيذ خطة لتوزيع الأغذية على جميع الأسر اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وهو ما أسفر عن الحد من سوء التغذية بمعدل يزيد عن النصف.

٥٤ - وبالنسبة للمشردين داخلياً في أماكن مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، يجري توسيع نطاق المساعدة الغذائية والتغذوية. ويتراوح الدعم الموسمي بين توفير البسكويت الغني بالطاقة في حالات الطوارئ وتوزيع الأغذية بصورة عامة في المواقع التي يعثر فيها اللاجئون على مأوى مؤقت. فعلى سبيل المثال، تعمل اليونيسيف وشركاؤها على تكثيف أنشطتها الرامية إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء سوء التغذية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من تصديها للأزمات الإنسانية.

الصحة العامة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٥ - لقد قامت البلدان المضيفة والأمم المتحدة والشركاء في مجال المساعدة الإنسانية بالتعبئة لخفض معدلات الاعتلال والوفيات في البلدان المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى

وجنوب السودان. وتتسم هذه الأزمات على وجه الخصوص بتفشي الحصبة والتهاب السحايا في أوساط اللاجئين وسكان البلد المضيف (أوغندا)، وبوقوع إصابات خطيرة، وبمخاوف على الصحة العقلية، وسوء التغذية ونقص التحصين. وقد تفاقم الوضع بسبب قلة فرص الحصول على الرعاية الأساسية وبسبب العقبات التي تعترض سبيل الإجلاء الطبي. ومن خلال التنسيق الإقليمي، تعمل منظمة الصحة العالمية على تعزيز نظم المراقبة والإنذار المبكر، بينما تقوم المجموعات المعنية بالصحة برسم الخطط للخبرات التقنية والقدرات المتوفرة لدى الشركاء لتيسير تقديم الخدمات الصحية في المجالات ذات الأولوية.

٥٦ - وفي غرب أفريقيا، أدى الاستمرار في تحديد حالات جديدة للإصابة بشلل الأطفال إلى القيام بحملات توعية مكثفة ضد شلل الأطفال. وتدعم منظمة الصحة العالمية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة أعمال التصدي لشلل الأطفال في بلدان من قبيل جنوب السودان والصومال ومالي.

٥٧ - وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، تمكَّن ٩٧ في المائة من اللاجئين في أفريقيا من الحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة، شأنهم في ذلك شأن مواطني بلد اللجوء. وعلاوة على ذلك، ففي عام ٢٠١٣، كفلت نسبة ٩٥ في المائة من عمليات مفوضية اللاجئين تقديم الخدمات اللازمة لمنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل في أوساط اللاجئين، شأنهم في ذلك شأن المواطنين. وقبل بدء الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، كان عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاج المضاد للفيروسات العكوسة في البلد يتراوح بين ١٢ ٠٠٠ و ١٥ ٠٠٠ شخص. وقام برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والجهات الشريكة بإجراء تحليل للأوضاع من أجل استعادة إمكانية حصول المرضى على العلاج. وفي أربعة مخيمات للمشردين داخلياً في بانغي، قدم البرنامج أيضاً الدعم الاستشاري لإجراء فحوص الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقدم الدعم لضحايا العنف الجنسي والجنساني، كما عمل على منع انتقال المرض من الأم إلى الطفل. وحتى الآن، قدم برنامج الأغذية العالمي دعماً تغذوياً إضافياً إلى ٢٠٠ ٣ شخص من بين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جمهورية أفريقيا الوسطى.

التعليم

٥٨ - ظل التعليم يشكل عنصراً أساسياً من عناصر حماية الأطفال والشباب المتضررين من النزاعات والتشريد في جميع أنحاء أفريقيا. وقام ثمانية عشر بلداً بوضع أو صياغة استراتيجيات لتعليم اللاجئين، تشتمل على عناصر لحماية الطفل ومنع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له، بالتشاور مع الحكومات المضيفة واليونيسيف والشركاء. وقامت

ثلاث عمليات بوضع استراتيجيات للتعليم في حالات الطوارئ تستجيب تحديداً لفئات اللاجئين الذين لم تُلبَّ احتياجاتهم التعليمية، وهو ما يمثل اتجاهاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، لا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي. وركزت سبع عشرة عملية على توفير الدعم للاجئين وإمكانية استفادتهم من نظم التعليم في البلد المضيف وفقاً للاستراتيجية التعليمية التي أطلقتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وتشمل التعاون مع وزارات التعليم والشركاء من أجل توجيه التمويل المخصص لحالات الطوارئ إلى دعم النظم الوطنية في بداية حالات الطوارئ؛ وتوفير برامج معجَّلة ملائمة لمختلف الأعمار للفئات التي لم يسبق لها الاستفادة من التعليم المدرسي؛ وإدراج اللاجئين في أرقام تخطيط التعليم الوطني، فقد أضحى ذلك كله الآن من الاعتبارات الأساسية في جميع استراتيجيات التعليم الوطنية وتعليم اللاجئين في حالة الطوارئ.

٥٩ - ولا يزال جمع البيانات الدقيقة الخاصة بالأطفال في سن الدراسة من بين المصاعب القائمة، لا سيما البيانات المتعلقة بالاستمرار في الدراسة وإنهائها، إضافة إلى الأرقام الخاصة بمعدلات التسجيل في المدارس، والبيانات التي تجمع خارج المخيمات. ويبلغ متوسط معدل التسجيل في المدارس بالنسبة لأطفال اللاجئين الماليين في البلدان المجاورة نسبة ٤٤ في المائة. وسجلت البلدان التي تأثرت بتدفق اللاجئين الصوماليين عام ٢٠١١ نسبة ٤٠ في المائة في المتوسط فيما يخص معدل تسجيل أطفال اللاجئين في المدارس عموماً. وتتفاوت معدلات التسجيل في المدارس الخاصة بأطفال اللاجئين من جنوب السودان في المنطقة برمتها، إلا أنها بلغت في المتوسط حوالي ٤٠ في المائة في أيار/مايو ٢٠١٤. ويواجه لاجئو جمهورية أفريقيا الوسطى حالة أسوأ، حيث يبلغ متوسط معدل التسجيل في المدارس لديهم ما يقرب من ٢٠ في المائة على صعيد المنطقة. وتشير التقديرات إلى أن نسبة ٨٥ في المائة من الأطفال والشباب الذين هم في سن الدراسة والذين يعانون من أزمة اللاجئين في جمهورية أفريقيا الوسطى لم يكونوا قبل التشريد يستفيدون سوى من فرص محدودة للحصول على التعليم الرسمي، هذا إن استفادوا أصلا.

٦٠ - وتظل معدلات التسجيل في مدارس التعليم الثانوي بالنسبة لفئة اللاجئين الأفارقة منخفضة للغاية (كثيراً ما تكون دون نسبة ١٥ في المائة)، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع تكاليف التعليم الثانوي. ويظل ذلك من المجالات ذات الأولوية التي يتعين إدخال تحسينات عليها حيث إن زيادة فرص الحصول على التعليم النظامي الثانوي لها كبير الأثر في الحيلولة دون وقوع الزواج والحمل المبكرين، والتجنيد القسري، والاستغلال في العمل، والمشاكل المتعددة المتصلة بالعنف الجنسي والجنساني.

فرص كسب الرزق

٦١ - تدعم وكالات الأمم المتحدة بنشاط الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين قدرة اللاجئين على الاعتماد على أنفسهم، ولا سيما لتمكينهم من العيش في المجتمعات المضيفة ومن العمل والمساهمة في الاقتصادات المحلية. وما فتئ هذا النهج يؤدي دوراً حاسماً في العديد من الحالات التي طال أمدها، كما هو الحال في أوغندا وتشاد وزامبيا.

٦٢ - وتظهر الجهود الأخرى المبذولة لتحسين الأحوال المعيشية في المخيمات بجلاء في إريتريا، حيث يشارك اللاجئون والمجتمعات المضيفة لهم في برنامج متعدد السنوات للمساعدة على كسب الرزق/الاعتماد على الذات، استُهل في عام ٢٠١٣ ويشمل توفير الدعم لتربية الحيوانات الداجنة وإنتاج المحاصيل البستانية. وفي ملاوي، يعاني ٥٠٠ ١٧ لاجئ من قلة فرص الحصول على الأراضي الزراعية أو فرص كسب الرزق. واستجابة لهذا الوضع، أنشئ مركز مجتمعي لتشجيع الاستقلال الاقتصادي وزيادة الاعتماد على الذات من خلال المشاريع المدرة للدخل.

٦٣ - وفي بوروندي، استفاد ما مجموعه ٠٠٠ ٢ شخص من العائدين والمشردين داخلياً من برنامج للتدريب المهني والتدريب على مباشرة الأعمال الحرة، تلاه برنامج لتقديم الدعم التقني لإنشاء تعاونيات من خلال مشروع قامت به منظمة العمل الدولية. وفي سياق جنوب السودان، الذي يتسم بتدني مستويات التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة وبارتفاع البطالة والعمالة الناقصة، تركز منظمة العمل الدولية على بناء القدرات عن طريق استحداث المهارات التجارية الأساسية ذات الصلة بالسوق، وتوفير أدلة مفصلة عن كيفية إقامة المشاريع لـ ٥٠٠ ١ من النساء والشباب.

٦٤ - ويجري تجريب مبادرة الحلول الانتقالية في شرق السودان، وهي موجهة لنحو ١٢ من مخيمات اللاجئين ومخيم للمشردين داخلياً باتباع نهج تدريجي. والهدف من هذه المبادرة هو دمج المخيمات وتحويلها إلى مستوطنات محلية لها مقومات البقاء وتمتاز بفرص إدرار الدخل بفضل توفير التدريب المهني وإتاحة خدمات التمويل البالغ الصغر.

باء- القدرات والقيود في مجال التصدي للأزمات الإنسانية

أمن الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية وأمن موظفي الإغاثة الإنسانية

٦٥ - لا تزال القيود الأمنية المفروضة في شتى مناطق غرب أفريقيا ووسطها، وبخاصةٍ في جمهورية أفريقيا الوسطى وشمال مالي، تعرقل عمليات الإغاثة الإنسانية وتحد من قدرة العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية على الوصول إلى الأشخاص المحتاجين إليها. ففي جمهورية

أفريقيا الوسطى، لم يتسن نشر الموظفين وإعادة فتح المكاتب بسبب العراقيل التي نجمت عن تصاعد العنف وانعدام الاستقرار خلال معظم فترات الربع الأول من عام ٢٠١٤، مما أدى إلى تأخير وصول المساعدات إلى المجتمعات التي هي في أمس الحاجة إليها. وفي مالي، تعرقلت أعمال الشركاء في مجال الإغاثة الإنسانية في المناطق المحيطة بغاو وتمبكتو من جراء تدهور الحالة الأمنية في الجزء الشمالي من البلاد على مدار الأشهر الـ ١٨ الماضية، وذلك بسبب الحوادث الأمنية العديدة التي نفذها المتمردون الإسلاميون والعمليات العسكرية والاشتباكات الأخيرة.

٦٦ - وفي جنوب السودان، ظلت الحالة الأمنية تتسم باستحالة التنبؤ بها وبشدة تقلبها، وظلت تطرح مصاعب خاصة في الحفاظ على الطابع المدني والإنساني للجوء؛ بل تدهورت خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤، وباتت تشكل خطراً مباشراً على أمن اللاجئين والمجتمعات المستضيفة، وخاصة النساء منهم والأطفال.

الوصول إلى المناطق المحتاجة للإغاثة الإنسانية

٦٧ - في جنوب السودان، تدهور الأمن الغذائي بشدة بين سكان مخيمات اللاجئين المقامة في مناطق منعزلة في الفترة بين آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٤، بالرغم من تنفيذ مبادرات استثنائية مثل عمليات النقل الجوي للمساعدات أو عمليات الشراء من الأسواق المحلية. ولا يزال الوصول إلى تجمعات اللاجئين المتدفقين إلى الكاميرون صعباً ومكلفاً وبطيئاً. إذ أن اللاجئين يتوافدون عبر أكثر من ٣٠ نقطة حدودية متفرقة على امتداد الحدود التي يزيد طولها عن ٩٠٠ كيلومتر. ويتعذر على العديد منهم الوصول إلى مراكز العبور للحصول على المساعدات الفورية، وفي بعض الحالات، يستغرق الأمر عدة أيام للوصول إلى اللاجئين الذين وصلوا إلى قرى نائية. وبسبب زيادة تدهور البنية التحتية المتردية للطرق خلال فصل الأمطار، تعطل نقل المواد الغذائية وغير الغذائية ومواد الملاجئ من مراكز الإمداد.

خامسا - إنهاء التشريد القسري

ألف - العودة الطوعية

٦٨ - استطاع ١٦٨ ٠٠٠ لاجئ العودة إلى أوطانهم في عام ٢٠١٣. واستقبلت كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية (مقاطعة إكواتور) والصومال معظم العائدين. فعلى وجه الخصوص، عاد من ليبريا زهاء ٢٠ ٠٠٠ لاجئ إيفواري في عام ٢٠١٣ وأُعيد أكثر من ٨ ٠٠٠ لاجئ آخر في عام ٢٠١٤ إلى أوطانهم. ولم يتبق في ليبريا سوى

٠٠٠ ٤٥ لاجئ إيفواري تقريباً، وهو عدد بسيط من أصل ٠٠٠ ٢٢٠ لاجئ غادروا البلد في ذروة الأزمة التي اندلعت عقب الانتخابات في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١.

٦٩ - وأُعيد نحو ٦٦٦ ١ لاجئاً أنغولياً إلى بلدهم بمحض إرادتهم في عام ٢٠١٤، وعاد أكثر من ٥٠٠ لاجئ آخر في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٤. ويجري التحضير لإعادة الأنغوليين من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بلدهم عن طريق التحقق المستمر من اللاجئين الذين سيمكثون هناك. وفي الوقت نفسه، عاد ما يزيد عن ٠٠٠ ٦ لاجئ رواندي طوعاً إلى بلدهم في عام ٢٠١٣، معظمهم كان في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعدد قليل كان في أوغندا. وبعد عقد اجتماع وزاري في بريتوريا في نيسان/أبريل ٢٠١٣ بين رواندا وبلدان اللجوء الرئيسية، اتفقت هذه البلدان على تطبيق نهج يتيح وقف منح صفة ''لاجئ'' للاجئين الموجودين على أراضيها، بما يلائم الحالة في كل بلد من هذه البلدان. وأخيراً، تلقى قرابة ٥٠٠ لاجئ إثيوبي في جنوب السودان المساعدة للعودة إلى بلدهم طواعية، وعاد بعضهم على متن طائرات نفذت رحلات إجلاء جوي طارئة في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٤.

باء - الإدماج في بلد اللجوء

٧٠ - لا تزال حكومة زامبيا تنفذ قرارها القاضي بإدماج ٠٠٠ ١٠ لاجئ في المجتمع الزامبي، من لاجئي الجيل الثاني أو الثالث الذين ولدوا وترعرعوا في هذا البلد، وخاصةً اللاجئين الأنغوليين والروانديين. وتنطوي هذه المبادرة على استصدار وثائق لهم وإدماجهم في الحياة الاجتماعية الاقتصادية، ويُنتظر أن تكتمل بحلول عام ٢٠١٦. وبعد أن ظل برنامج الأغذية العالمي يقدم المساعدات الغذائية إلى اللاجئين في البلد لمدة ٤٠ عاماً، ألغى هذه المساعدات تدريجياً في عام ٢٠١٣. ولم تعد المساعدات الغذائية تُقدم في هذا البلد إلا لزهاء ٧٠٠ ٣ لاجئ. وأثمرت مبادرات توطين اللاجئين في بلدان اللجوء عن نتائج إيجابية من حيث استقرار أسر اللاجئين ودخلها. فقد أجريت مثلا دراسة عن أسر اللاجئين التي حصلت على المساعدة في إطار أحد مشاريع التوطين، وكشفت الدراسة عن ارتفاع متوسط الدخل الشهري لهذه الأسر وهو ما أسفر عن ارتفاع مباشر في مستوى التغذية، على نحو ما أكدته الدراسة الاستقصائية التغذوية التي أجرتها زامبيا في عام ٢٠١٣، إلى جانب زيادة فرص الحصول على الخدمات الأخرى مثل تعليم الأطفال.

٧١ - وبحلول منتصف عام ٢٠١٤، كانت غامبيا وغينيا - بيساو ونيجيريا قد انتهت من عملية إدماج اللاجئين الليبريين في مجتمعاتها، ولا تزال هذه العملية مستمرة في أماكن أخرى. ولا يزال ٠٠٠ ١ لاجئ تقريباً معرضين لخطر انعدام الجنسية، إذ أنه لم يتم حتى الآن التصديق على منحهم الجنسية الليبرية. وتقدم المفوضية الدعم إلى حكومة ليبريا لإيفاد بعثات

لاستعراض تلك الحالات وإيجاد حلول لها. وحتى الآن، صدر ما يقرب من ٦٠٠ ٥ جواز سفر للاجئين ليبريين في بلدان اللجوء ووزعت عليهم.

٧٢ - وأصدرت جمهورية جنوب أفريقيا تصاريح إقامة لأكثر من ٠٠٠ ٢ لاجئ أنغولي سابق من أجل تيسير إدماجهم محلياً. وتعكف الحكومة الناميبية حالياً على إصدار تصاريح إقامة دائمة لحوالي ٧٠٠ ١ لاجئ أنغولي سابق.

٧٣ - ويتعزز إدماج اللاجئين في بلدان اللجوء أيضاً بواسطة عدة أطر إقليمية، منها بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الخاص بالتنقل الحر للأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار. وقد أثبتت هذه الآلية أهميتها، بالنسبة مثلا للاجئين الليبريين الذي سُحبت منهم صفة لاجئ خلال السنة واختاروا الاندماج في بلد اللجوء.

جيم - إعادة التوطين

٧٤ - ارتفع عدد طلبات إعادة التوطين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في باقي بلدان اللجوء في عام ٢٠١٣، مسجلا رقماً قياسياً هو ٤٥٢ ٢٨، أي ما يناهز ضعف عدد الطلبات المقدمة في عام ٢٠١٢. وقد أمكن تحقيق هذا التقدم بفضل تحسين إجراءات تحديد الحالات التي تنطبق عليها شروط إعادة التوطين بعد تنفيذ عملية لتسجيل اللاجئين والتحقق من هويتهم. وتعززت فرص لاجئي جمهورية الكونغو الديمقراطية في إعادة التوطين في بوروندي ورواندا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة بفضل الاستراتيجية الإقليمية التي بدأ تنفيذها في مطلع عام ٢٠١٢. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، تقدم نحو ٢٠٠ ١٢ لاجئ بطلبات لإعادة توطينهم.

دال - إيجاد الحلول الدائمة

٧٥ - حصلت مشاريع الاعتماد على الذات على دعم من الأمم المتحدة في سبعة بلدان أفريقية على الأقل (إريتريا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وكينيا، ومالي)، وأسفرت هذه المشاريع عن إعادة إدماج ما يربو عن ٥٠٠ ٢ شخص من اللاجئين والمشردين داخلياً والعائدين في المجتمعات بصورة مستدامة. وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تدرّب ٢٦٥ مشرداً داخلياً (منهم ١٢٠ امرأة) على كيفية تدبير المشاريع البالغة الصغر. وفي بوروندي، ساعد برنامج لإقامة المشاريع العائدين على زيادة مستويات الدخل وعزز التماسك الاجتماعي لأكثر من ٣٠٠ أسرة معيشية.

٧٦ - ويكمِّل برنامج الاعتماد على الذات الذي تشترك مفوضية شؤون اللاجئين مع منظمة العمل الدولية في تنفيذه في دولّو أدو بإثيوبيا، بدعم من مؤسسة IKEA، البرنامج الإنمائي الحكومي، وهو برنامج يغطي مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المستضيفة. ويعطي هذا البرنامج الأولوية للأنشطة التي من شأنها تعزيز قدرة اللاجئين على الاعتماد على أنفسهم من خلال برنامج شامل يؤهلهم لكسب العيش ويغنيهم عن تلقي المساعدات التي اعتمدوا عليها لفترات طويلة. ويهدف البرنامج إلى بناء قدرة اللاجئين على التحمل تحسباً للعودة إلى مواطنهم الأصلية في غرب الصومال. ولوحظ في عام ٢٠١٣ أن هذا البرنامج أسفر عن زيادة في دخل الأسر المعيشية، بما في ذلك ملكيتها للحيوانات الداجنة والأنشطة الزراعية. ويجري تجريب نهج مبتكرة في إنشاء ملاجئ إيواء اللاجئين واستخدام الطاقة المتجددة وتصميم المخيمات في دولّو أدو، تمهيداً لتنفيذها في عمليات أخرى فيما بعد. وبالإضافة إلى اضطلاع منظمة العمل الدولية بتدريب اللاجئين على إنشاء مشاريع تعاونية وتدبير الأعمال التجارية، فقد دعمت المنظمة هؤلاء اللاجئين بتوفير منح لهم ليستخدموها في تأسيس أعمال من شأنها تحسين سبل معيشتهم. وفي كوبي، تحظى ٥٧ مبادرة أعمال تجارية بدعم تمويلي يصل إلى ٣ ٠٠٠ دولار لكلٍ منها.

٧٧ - وتتولى المفوضية، من خلال مبادرتها للحلول الانتقالية، دوراً رائداً في تطبيق النهج المبتكرة لتيسير تحول اللاجئين بسرعة من تلقي المساعدات الإنسانية إلى الاعتماد على الذات، في الكاميرون والنيجر وأماكن أخرى. وينطوي هذا النهج على إشراك الوزارات المعنية وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الإنمائية في دعم بناء القدرات وتمكين اللاجئين من الانخراط في السوق الاقتصادية وتخفيض اعتمادهم على المساعدات.

سادسا - الشراكات

٧٨ - بدأت المفوضية في عام ٢٠١٣ في تطبيق نموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين، الذي يرمي إلى ضمان القدرة على التنبؤ والاتساق في التصدي لحالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين. ونظراً لأن أوضاع اللاجئين تتفاوت في حالات اللجوء المختلفة، فإن هذا النموذج يشجع على اعتماد نُهج مرنة وإيجاد هياكل عملية ومنسقة تجمع بين الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والشركاء التقليديين وغير التقليديين من أجل تعزيز التنسيق والتصدي لتلك الحالات الطارئة. وخلال المشاورات التي أجرتها الأمم المتحدة مع شركائها من المنظمات غير الحكومية في أوغندا في نيسان/أبريل ٢٠١٤، جرى استكشاف المصاعب التي تعيق تنفيذ هذا النموذج والفرص التي يتيحها. وعُقدت حلقة عمل للتعريف بالنموذج الجديد في حزيران/يونيه ٢٠١٤ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعلنت خلالها المفوضية

مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن إصدار مذكرة مشتركة بعنوان ”مذكرة بشأن الحالات المختلطة: التنسيق من الناحية العملية“ (متعلقة باللاجئين والمشردين داخلياً). ومن المقرر أن تبدأ بعثات أخرى خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤ في تطبيق هذا النموذج، بما يشمل الحالات المختلطة.

٧٩ - وأعلنت جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان عن تصديها لحالتي طوارئ مصنفتين ضمن حالات الطوارئ من المستوى ٣ على نطاق المنظومة. ومن المقرر إجراء استعراض النظراء للأنشطة التشغيلية في جنوب السودان في أواخر حزيران/يونيه ٢٠١٤، على أن ينتهي هذا الاستعراض في غضون ٩٠ يوماً، تمهيدا للبدء في تنفيذ عملية تعزيز كبيرة للقدرات وللقيادة. وأوفد نوابٌ لمنسقي الشؤون الإنسانية إلى المنطقة خلال الأزمتين. وعُززت الاستجابة في كل من البلدان التي تشهد حالات طوارئ من المستوى ٣ والبلدان المجاورة التي تستضيف اللاجئين عن طريق تسريع تخصيص الأموال اللازمة من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

٨٠ - ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، يسَّر المشروع المشترك بين الوكالات لتطوير قدرة الحماية الاحتياطية انضمام ثمانية من كبار موظفي الحماية إلى وكالات الأمم المتحدة في أفريقيا لدعم تنسيق الحماية وحماية الأطفال، وتعزيز سبل الحماية في حالات الكوارث الطبيعية الوطنية، ومساعدة الحكومات على تنفيذ سياسات وطنية من شأنها إيجاد حلول دائمة لمشاكل المشردين داخلياً في بلدان منها بوروندي والسودان والصومال وكينيا ومالي ونيجيريا. وقُدمت أيضا خبرات إضافية على الصعيد دون الإقليمي في الجنوب الأفريقي لتعزيز أنشطة التصدي القائمة على التعاون التي تقوم بها الوكالات المكلفة بتوفير الحماية لهم والمنظمات المكلفة بمهام غير متعلقة بالحماية مع اللاجئين والعائدين والمشردين.

٨١ - وتنفذ وكالات الأمم المتحدة عمليات الحماية والإغاثة الإنسانية بالتعاون مع شركائها من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. ويشارك هؤلاء الشركاء في جميع مراحل التصدي لحالات الطوارئ، بما في ذلك الاستقبال والرعاية الصحية والتغذية وتوفير المأوى وتنسيق شؤون المخيمات وإدارتها والحماية وحماية الأطفال وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية وغير ذلك من أنشطة التصدي القطاعية. والمنظمات غير الحكومية أيضاً شركاء رئيسيين في تعميم مراعاة المنظور الجنساني أثناء التصدي للأزمات الإنسانية، وفقاً لإطار الأمم المتحدة للنتائج الاستراتيجية بشأن المرأة والسلام والأمن، في بلدان مثل أوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة والسودان.

٨٢ - وبالنظر إلى الدور الحاسم الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية الوطنية في التصدي للأزمات الإنسانية، يظل بناء قدراتها على ذلك يحظى بالأولوية. ففي عام ٢٠١٣، عقدت فرقة العمل المعنية بالمنظمات غير الحكومية في أفريقيا، التي تمثل نحو ٦٠ منظمة غير حكومية وطنية من جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، دورتين إقليميتين للتدريب على إدارة البرامج والشؤون المالية في جنوب القارة وغربها.

٨٣ - واعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، في دورته العادية الحادية والعشرين التي عُقدت في أديس أبابا، الخطة الاستراتيجية للجنة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وترمي الخطة الاستراتيجية، ضمن أهدافها الرئيسية، إلى تعزيز الصندوق الإنساني التابع للاتحاد الأفريقي، وتطبيق تدابير ترفع مستوى الحماية والمساعدة التي يحصل عليها اللاجئون والمشردون داخلياً وباقي المتضررين من النزاعات.

٨٤ - وفي كوت ديفوار، يشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المفوضية في وضع استراتيجية لإيجاد حلول دائمة للمشردين داخلياً والعائدين تماشياً مع الإطار الأولي الذي اعتمده الأمين العام لإنهاء التشرد في أعقاب النزاعات، وهو إطار يحدد الأولويات والمسؤوليات المتصلة بإيجاد حلول دائمة لمعاناة هؤلاء السكان.

سابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٨٥ - بالرغم من إحراز تقدم صوب إيجاد حلول دائمة لمعاناة اللاجئين الحاليين، حيث عاد العديد منهم إلى بلدانهم أو اندمجوا في بلدان اللجوء، فقد ارتفع عدد اللاجئين الجدد في أفريقيا للسنة الرابعة على التوالي بعد أن تسببت حالات الطوارئ القائمة أو الجديدة في تشريد السكان على نطاق واسع. وقد تسبب التشريد القسري في تعريض السكان إلى العديد من المخاطر التي تستوجب حمايتهم منها، بما فيها مخاطر التجنيد القسري والعنف الجنسي والجنساني والهجمات المسلحة والاختطاف والاتجار بالبشر.

٨٦ - ومن أجل المحافظة على السلم والأمن في أفريقيا وتخفيف معاناة الملايين من البشر في جميع أنحاء القارة، ينبغي لجميع الدول أن تفي بمسؤوليتها عن حماية اللاجئين وضمان حقوق الإنسان لجميع الناس. ويشمل ذلك الاحترام الكامل لمبدأ عدم الإعادة القسرية، وإبقاء الحدود مفتوحة، ومكافحة كراهية الأجانب، وكفالة الطابع الإنساني والمدني لمواقع المشردين، ووضع حد للإفلات من العقاب على جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني.

٨٧ - ونحث جميع الدول والجهات من غير الدول أن تكفل سرعة وصول الإغاثة الإنسانية دون عوائق إلى من يحتاج إليها من اللاجئين والمشردين داخلياً وغيرهم، امتثالا للقانون الإنساني الدولي. وهي مدعوة أيضاً جميعها إلى ضمان أمن العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية، لكي تتمكن الجهات المحايدة من توصيل المساعدات بأمان حتى في خضم الأعمال القتالية. ونشجع جميع الدول الأفريقية على أن توقع على اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وتصدق عليها وتُدخلها حيز النفاذ.

٨٨ - ونحث جميع الدول والجهات من غير الدول على الالتزام بأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي تمنع التشريد القسري للسكان المدنيين داخل حدود الدول. وينبغي للدول أن تتخذ جميع التدابير الرامية إلى حماية السكان المشردين عندما تعجز عن حمايتهم من التشرد.

٨٩ - ويحق الثناء على دول الاتحاد الأفريقي التي صدقت بالفعل على اتفاقية الاتحاد الأفريقي المتعلقة بحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم؛ ونشجع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي لم توقع أو تصدق على هذا الصك حتى الآن أن تفعل. وينبغي كذلك للدول التي صدّقت على الاتفاقية أن تدمج جميع أحكامها في قوانينها الوطنية. وينبغي لجميع الدول أن تصيغ أطر عمل وطنية للتعامل مع المشردين داخلياً، لأن هذه الأطر يمكن أن تساعدها في منع نشوء حالات تشرد داخلي بسبب النزاعات المسلحة أو العنف العام أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي يتسبب فيها الإنسان، وتساعدها في إدارة جميع أنواع هذه الحالات وإيجاد حلول لها متى ما حدثت.

٩٠ - وينبغي للدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية الخاصة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية أن تنظر في الانضمام إليهما. ونشجع الدول أيضاً على العمل مع منظمات الأمم المتحدة المعنية، وخاصةً مفوضية شؤون اللاجئين، من أجل تحديد هوية عديمي الجنسية والمعرضين لأن يصبحوا عديمي الجنسية المقيمين على أراضيها، واستعراض تشريعاتها الوطنية بغية القضاء على الثغرات المحتمل أن تؤدي إلى نشوء حالات انعدام الجنسية أو إدامتها.

٩١ - ونحث جميع الدول، بما فيها بلدان المنشأ والبلدان المستضيفة والمانحة، ومعها الجهات العاملة في مجالات التنمية وبناء السلام والمساعدات الإنسانية، على دعم جهود البحث عن حلول من شأنها إنهاء معاناة ملايين اللاجئين والمشردين داخلياً في القارة.

٩٢ - وينبغي بذل قصارى الجهود لتمكين المشردين من أن يحيوا مجدداً حياة سلمية ومنتجة وكفالة عدم بقائهم في حالة التشرد الطويل الأمد. ويتعين على الحكومات أن تتعاون بشكل وثيق مع الجهات العاملة في مجالي التنمية والإغاثة الإنسانية من أجل وضع استراتيجيات لإيجاد حلول دائمة لمعاناة اللاجئين والمشردين داخلياً، بما في ذلك عن طريق إدماجهم في الخطط الوطنية وضمان حصولهم على فرص العمل واتخاذ جميع التدابير الوقائية لإنهاء التشرد.

٩٣ - ونحث الدول والوكالات الإنسانية والإنمائية والمنظمات غير الحكومية على إشراك السكان المتضررين كمشاركين فاعلين في وضع أولويات البرامج والأنشطة التي تؤثر في حياتهم في جميع مراحل تشردهم.